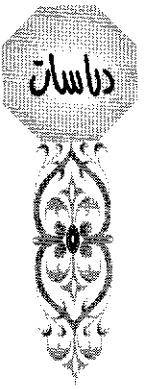

الزَّمخشري ونقد القراءات القرآنيَّة

الدكتور عبد الرحيم مرزوق*

كان النَّحويون القدامى يشيدون صرح النَّحو العربي على أساس متين من القرآن الكريم وقراءاته، ولكنهم وجدوا أنّ ثمَّة قراءات قرآنية مستفيضة وأخرى غير مستفيضة أتت على وجه خارج عن القواعد القياسية التي استنبطوها من كلام العرب، فحكموا عليها بالشُّذوذ أو الرداءة أو الضعف أو القلة أو القبح أو الخطأ أو اللحن، أو غير ذلك من الأوصاف المعيارية التي لا تليق.

والزَّمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت سنة ٥٣٨هـ)[١] واحد من النَّحويين الذين نقدوا القراءات القرآنية. وهو مسبوق بهذا النقد، فقد طعن فيها قبله كثير من النحويين والمفسِّرين، منهم سيبويه والكسائي والفرَّاء والمبرد والزجاج والطبري وغيرهم[٢]. ولكن قُدِّر للزمخشري أن يتحمَّل وحده وزر نقد القراءات، كأنه النحوي والمفسر الذي فتح باب الطَّعن على القراءات.

وليس ثمَّة نقد للقراءات أثار من الجدل والنِّقاش والأخذ والرَّد مثل نقد الإمام الزمخشري في تفسيره الكشَّاف[٣]. فقد كاد نقده يكون موضوع حديث المفسِّرين والعلماء والباحثين، إمَّا دفاعاً عن القراءات ببيان جرأة الزمخشري على الطعن فيها وتلحين قرَّائها، والتصدِّي له بالنقد اللاَّذع والاتهام الخطير، أو تأثُّراً بنقده، بالأخذ به من دون نقاش، أو التعاطف معه تعاطفاً يؤدي إلى الخبط والاضطراب في موضوع القراءات.

وهكذا انقسم موقف المفسِّرين والباحثين من نقد الزمخشري للقراءات إلى موقفين اثنين:

---

* باحث من المغرب

(أ) موقف طائفة تتسامح مع الزَّمخشري في نقده للقراءات، وتروي نقده مسلَّمةً به في غير عباراته القاسية، ومن دون الهجوم عليه بالنقد أو التجريح. ولعل خير من يمثِّل هذه الطائفة المفسِّرَين الجليلين: البيضاوي (ت سنة ٦٨٥هـ)، والنسفي (ت سنة ٧٠١هـ) وبعض المعاصرين.

(ب) موقف طائفة أخرى تعقَّبت نقد الزمخشري بالنقاش الحاد، والرد الشديد، مع التحامل عليه أحياناً، وأبرز من يمثل هذه الطائفة: أبو حيان الأندلسي (ت سنة ٧٤٥هـ)، وشهاب الدِّين الخفاجي (ت سنة ١٠٦٩هـ)، والكازروني، وفي العصر الحديث: الآلوسي وبعض الباحثين المعاصرين.

(أ) موقف الطائفة الأولى: البيضاوي أنموذجاً

اختصر البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد، تفسيره «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» من الكشاف مع نبذ ما فيه من اعتزال وإثبات مذهب أهل السنة بدلاً منه، وينقل البيضاوي عن الزمخشري نقده للقراءات، ولكنه لا يجاريه في موقفه العنيف منها، إذ ينقدها في عبارات خفيفة خافتة، ولا يتوسع في هذا النقد توسُّعه فيه.

ومن نماذج تأثُّر البيضاوي بموقف الزمخشري نقده قراءة أبي عمرو بإدغام الراء في اللام[٤] في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة/ ٢٨٤]. قال: «وإدغام الراء في اللام لحن؛ إذ الرَّاء لا تُدغم إلا في مثلها»[٥]. وهو نقد ملخص من نقد الزمخشري في غير حدَّته. قال الزمخشري: «ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو»[٦].

ويحكم البيضاوي على قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٧]، فيقول: «وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورة الشعر»[٨]. يقصد البيضاوي الفصل بين المضاف، وهو كلمة «قتل». وبين المضاف إليه، وهو كلمة «شركاء» بالمفعول به الذي هو «أولاد»، وهي القاعدة التي لا تجوز عند النحويين في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف

والمضاف إليه في الشعر بالظرف، لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظرف فلحن»[٩]، وقد قال الزمخشري في هذه القراءة: «وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ:

زجَّ القلوصَ أبي مَزَادَهْ[١٠]

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ـ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ـ لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[١١].

ولهذين الأنموذجين من تفسير أنوار التنزيل نظائر[١٢]، وهما خير مثال على تأثر البيضاوي بموقف الزمخشري من القراءات ومتابعته له، بحكاية نقده في غير عبارته النابية الجارحة.

(ب) موقف الطائفة الثانية من نقد الزمخشري للقراءات

قوبل نقد الزمخشري العنيف للقراءات من لدن أبي حيان، ومَنْ تأثَّر به، بنقد أشد وأعنف منه، تجاوزوا فيه أحياناً حد الأدب واللياقة في النقاش والرد، وحمَّلوا الزمخشري وحده وزر نقد القراءات كأنه غير مسبوق.

والظاهر أن ثمة أموراً جعلت هؤلاء الأئمة يوجهون كبير نقدهم وشديد لومهم إلى الزمخشري، ولعل أهم هذه الأمور:

١ ـ اعتزال الزمخشري وجرأته على أهل السنَّة، والدليل على ذلك قول أبي حيان في نقد ابن عطية لقراءة حمزة بجر «الأَرْحَام»[١٣] في الآية الكريمة: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**﴾ [النساء/١]. قال: «وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان فجسارة قبيحة منه لا تليق... إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القرَّاء وقراءاتهم»[١٤].

٢ ـ عبارة الزمخشري القاسية؛ بتلخيصه انتقادات السابقين والتعبير عنها تعبيراً ذاتياً، وتلوينها بفكره كأنها صادرة منه أصلاً.

٣ ـ تغاير منهج أبـي حيـان ومن وافقه ومنهج الزمخشري في تناول القراءات بالدرس والاحتجاج، فمنهـج أبي حيان هو الالتزام في القراءات لأنها سنَّة متَّبعة لا يجـوز بـأي حـال الطعـن فيها أو المفاضلة بينها؛ أما منهج الزمخشري فهو الالتزام بقواعد النحاة الصارمة، وبالتالي نقد أي قراءة تخالفها، وترجيح بعضها على بعض.

٤ ـ إن بـعض من تعقَّبوا الزمخشري بالنقد لم يطَّلعوا ـ في أغلب الظن ـ على المصادر المتقدمة على الكشاف. فحسبوا أن صاحبه غير مسبوق في نقده للقراءات. فأخذوا يكيلون له التهم والردود التي تحمله وحده وزر هذا النقد.

وحسبـي ههنا أن أشير إلى نماذج تمثِّل بوضوح ملامح موقف هذه الطائفة من نقد الزمخشري للقراءات:

كان أبو حيان الأندلسي من أكثر المفسرين الذين تناولوا انتقادات الزمخشري للقراءات بالنقد والرد العنيفين، من ذلك رده على نقد الزمخشري السابق لقراءة ابن عـامـر ﴿وَكَـذَلِـكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُم شُرَكَائِهِم﴾ [الأنعام/ ١٣٧]. قال: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيـرهـا في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن الرجل بالقرَّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»[١٥].

لا ريب في أن الزمخشري «أساء في عبارته»[١٦]، ولكني لا أجد أبا حيان في رده عليـه إلا قـد جاوز حدود الأدب وسماحة العلماء لإمام من أكبر أئمة التفاسير، فمـن يقبـل قوله فيه: «عجمي ضعيف في النحو»!؟ فإذا كان الزمخشري يثلب لكونه أعجميـاً، فـإن كثيراً من المفسرين والعلماء والأدباء أعاجم، والإسلام لا يفرق بين عجمي وعربي إلا بالتقوى والعمل الصالح، ثم إذا كان الزمخشري ضعيفاً في النحو، فلم اعتمد النحويون على كتبه يشرحونها ويأخذون بآرائه واجتهاداته؟!

نعـم إن النقـد يـجب أن يـوجـه إلـى الزمخشـري، وأمثـالـه، ممَّن طعنوا في

القراءات، ولكن النقد الموضوعي الذي يتم في إطاره التاريخي وبالمنهج العلمي الهادىء، لا بالتحامل عليه واتهامه بسوء الظن بالقرّاء.

وقبل أن أسترسل في ذكر النماذج أبيِّن أني لست ههنا في محل الدفاع عن الزمخشري؛ وهو، مهما يكن في أمر اعتزاله أو طعنه في القراءات، إمام من أئمة التفسير واللغة والأدب، لا يحتاج إلى مثل هذا الدفاع. وكذلك لست في محل تجويز نقد القراءات ـ معاذ الله. ولكني أسعى إلى بيان أسلوب في النقد يحمل في طياته كثيراً من التحامل على الزمخشري والتعصب عليه.

قرأ ابن عامر وعاصم وجمزة والكسائي بتحقيق الهمزتين جميعاً في لفظ «أئمة»، وسهل الثانية نافع وأبو عمرو وابن كثير، واختلف عنهم في كيفية التسهيل، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، وذهب آخرون من علماء القراءات إلى أنها تجعل ياء خالصة. وقد اختلف النحاة أيضاً في تحقيق هذه الياء وكيفية تسهيلها[١٧].

هذه اللفظة التي اختلف فيها القراء والنحويون تعرض لها الزمخشري عند تفسير قوله عزّ وجلّ ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة/ ١٢]، فقال: «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرَّح بها فهو لاحن محرف»[١٨].

يتعقَّب أبو حيان نقد الزمخشري هذا فيقول: «وذلك دأبه في تلحين المقرئين وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء وقارىء مكة ابن كثير وقارىء مدينة الرسول ﷺ، نافع»[١٩].

والحق أنه لا ينقم على الزمخشري هاهنا شيء، فإنه إنما قال إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب أنه نقل عن غيره، وأما التصريح بالياء فإنه معذور فيه، إذ اشتهر بين القراء التسهيل بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة[٢٠].

وأتصوَّر أن أبا حيان لم يكن يرى في مجال تقويمه الفذ الشامل لانتقادات السابقين للقراءات سوى نقد الزمخشري المعتزلي. ففي تفسير قوله جل وعز ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف/ ٤٥] يذكر الزمخشري أن «من قرأ بسكون الميم[٢١] فقد خطّىء»[٢٢].

ينظر أبو حيان إلى هذا النقد فيعلق عليه في تحامل سافر قائلاً: «وهذا على عادته في نسبته الخطأ إلى القراء»[٢٣].

من الواضح أن الزمخشري لم ينسب هو نفسه إلى القراء خطأ، وإنما حكى أنّ بعضهم خطَّأ هذا القارىء، فإنّه قال: «خطِّىء» بلفظ ما لم يسم فاعله، ولم يقل «فقد أخطأ» على أنه إذا صح أنّ من ذكره قرأ بذلك فلا سبيل إلى الخطأ إليه البتة[٢٤].

وتمضي السنون، ثم يأتي أصحاب الحواشي، فيتأثر بعضهم بأبي حيان في موقفه من نقد الزمخشري للقراءات، فيأخذون في تأثيم صاحب الكشاف واتهامه بالشك في القراءات، وأنها في معتقده رأي واجتهاد لا نقل وسماع.

ومن هؤلاء شهاب الدين الخفاجي، الذي يقول في حاشيته على «أنوار التنزيل» غير راض عن نقد البيضاوي المتقدم لقراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾ بأنه «تبع فيه الزمخشري، وهو من سقطاته وسوء أدبه على الله الذي يخشى منه الكفر، كما قاله في الانتصاف[٢٥]، والقراءات السبع لا بد فيها من نقل صحيح أو متواتر فيما عدا الأداء على المشهور، وأي مسلم يقدم على أن يقرأ كلام الله برأيه ويتبع رسم المصحف من غير سماع خصوصاً هؤلاء الأئمة الأعلام الواقفين على دقائق الكلام، وهو يظن أن القرآن يقرأ بالرأي كما ذهب إليه بعض الجهلة»[٢٦].

يا لها من تهم ألصقت بالزمخشري ظلماً! لقد طعن قبل الزمخشري في قراءة ابن عامر كل من الفراء[٢٧] والمبرد[٢٨] والطبري[٢٩]. ثم جاء الزمخشري فنزع من قوسهم، فكان من المفروض، إذن، أن يوجه النقد قبل ذلك إلى الفراء والمبرد والطبري وغيرهم ممن طعنوا في هذه القراءة. ولقد كان الإمام عبد القاهر البغدادي دقيقاً وموضوعياً حين قال: «والزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبوق أيضاً

بالفراء، فكان ينبغي الرد على الفراء فإنه هو الذي فتح، ابتداء، باب القدح على قراءة ابن عامر»[٣٠]. وهل كانوا يظنون هم كذلك أن القرآن يقرأ بالرأي؟

إنه الإيغال في النقد والهجوم على الزمخشري من شهاب الدين وغيره، والبعد عن النقد العلمي الموضوعي، والرؤية التاريخية لنقد هذه القراءة، والحق أن الزمخشري لم يشك البتة في القراءات، ولا كان من الجهلة الذين يرون جواز القراءة بغير الثابت من الرواية، ولكن تشبثه المفرط بقواعد النحاة الصارمة كان هو باعث طعنه في القراءات ليس إلا.

ويأتي، بعد شهاب الدين الخفاجي، أبو الفضل القرشي الكازروني فيعلق ـ مثلاً ـ على حكاية البيضاوي لاختيار الزمخشري قراءة ﴿مَلِكِ يَومِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة/ ٤] بغير ألف[٣١]. قال الزمخشري: «و(ملك) هو الاختيار، لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله ﴿لِمَنِ المُلْكُ﴾ [غافر/١٦] ولقوله ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس/ ٢]، ولأن الملك يعم، والملك يخص»[٣٢]. والواقع أن هذا الاختيار من الزمخشري لا يتضمن أي طعن في قراءة (مالك) بالألف ولا يسقطها من حسابه، ولكن الكازروني يرى رأياً آخر في هذا الاختيار، فيعلق قائلاً: «وإنما قال صاحب الكشاف ذلك بناء على اعتقاده الفاسد من أنهم أخذوا ذلك بحسب آرائهم، وطبائعهم في العربية وتبعه غيره»[٣٣].

إن الزمخشري تابع من تقدمه ممن فضلوا قراءة «ملك»، وليس هو أول من رجح قراءة «ملك» كما توهم الكازروني، ونص الزمخشري على كل حال أفضل من نص الطبري الذي ذهب فيه إلى «أن أولى القراءتين بالصواب وأحق التأويلين بالكتاب قراءة من قرأه ﴿ملك يوم الدين﴾ من دون قراءة ﴿مالك يوم الدين﴾»[٣٤] وفي الحجة لأبي علي: «قال أبو بكر محمد بن سرى: الاختيار عندي (ملك يوم الدين) والحجة في ذلك...»[٣٥]. وقال مكي بن أبي طالب: «فإن قيل: فما اختيارك في ذلك؟ فالجواب: إن القراءتين صحيحتان حسنتان، غير أن القراءة بغير ألف أقوى في نفسي لما ذكرته من الحجج في ذلك...»[٣٦].

إن الخلاف أيما أبلغ: ملك أو مالك خلاف قديم، وترجيح قراءة «ملك» بغير

ألف على قراءة «مالك» بالألف هو مذهب جماعة من المفسرين والنحويين قبل أن يظهر الكشاف بزمن بعيد. ولو أن الكازروني اطلع على مؤلفات هؤلاء المفسرين والنحويين لما أقدم على اتهام الزمخشري بأن سبب اختياره لقراءة «ملك» هو معتقده أن القراءة رأي واجتهاد من القارىء. ولما زعم أنه هو الذي فتح الباب على ترجيح هذا الحرف وتبعه غيره.

موقف المعاصرين من نقد القراءات في الكشاف:

وفي العصر الحديث اضطربت مواقف الباحثين من نقد الزمخشري للقراءات. فبعضهم يتحامل عليه، ويذكِّرنا موقفه من عبارات الزمخشري بموقف أبي حيان والكازروني والخفاجي وغيرهم، وفريق آخر من الباحثين في القراءات لم يأتوا البيوت من أبوابها فمضوا يؤيدون الزمخشري في نقده تأييداً لا يقره المنهج العلمي السليم.

يكتب بعض الدارسين رأيه في نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر الآنفة، فيقول: «وذهب المستشرق جولدتسيهر[٣٧] إلى أن نشأة قسم كبير من الاختلاف في القراءات يرجع إلى رسم المصحف. وقد سبق الزمخشري إلى هذه الفرية، إذ خطأ قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، فقال في الكشاف: «والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ومن ثم تجاهل الزمخشري جانب الرواية والتواتر وصحة السند حتى قال فيها ما قال، وفتح الباب على مصراعيه أمام أمثال جولدتسيهر لينفث سموم استشراقه»[٣٨].

وإنه لاتهام خطير، فكيف يوضع الزمخشري موضع التهمة والشك في تواتر القراءات وحجية رسم المصحف بالتسوية بينه وبين المستشرقين الذين يكفرون بالقرآن، ويحاول أكثرهم التشكيك في تواتر قراءاته، والإيهام بأنَّ نشأة قسم منها إنما كان عن هوى القراء لا عن توقيف ورواية. ثم لماذا التحامل على الزمخشري بالذات بالقول: إنَّه بعبارته السابقة هو الذي فتح الباب للمستشرق جولدتسيهر في افترائه أن معظم القراءات مصدرها الرسم لا الوحي، ألم يقل ابن خالويه (ت سنة ٣٧٠هـ) قبل الزمخشري في قراءة ابن عامر: «وإنما حمل القارىء بهذا عليه أنه وجده في مصاحف

أهـل الشـام بـالياء فـاتبـع الخط»[٣٩] فمن، إذن، فتح الباب لجولدتسيهر في رأي المؤلف الفاضل ابن خالويه أم الزمخشري؟

كم يتجرأ بعض الباحثين اليوم على الأئمة القدامى، ويحمِّلون نصوصهم ما لم يقولوه، فلا يفهم من نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر، وبالضبط من عبارته: «والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء..» لا يفهم من ذلك أنه يقرر أن ابن عامر كان يقرأ من المصحف من غير التفات إلى الرواية والنقل، ولا يتصور منه ذلك، ولا تدل نصوصه[٤٠] في رسم المصحف على شيء من ذلك. ولعل مراده من قـوله «والذي حمله على ذلك...» أي اختيار ذلك لموافقة مصحف أهل الشام، على أن الذي جر الزمخشري وأمثاله إلى هذا النقد الحاد، إنما هو قاعدة «الفصل بين المتضايفين» كما سبق بيانه.

وهناك فئة أخرى من الباحثين المعاصرين تعاطفوا مع الزمخشري لدرء ما اتهم به من شـك في القراءات، من هؤلاء الشيخ محمد أبو زهرة حيث يقول: «وإذا كان قد روي عن الزمخشري إنكار بعض القراءات أوردها مستنكراً لها، فإن ذلك النوع ليس مـن القراءات المتواترة، وما كان لمثل الزمخشري في علمه ومكانته وإيمانه أن ينكر متواتراً، والذين يستمسكون بمثل قوله، لا يأخذون إلا بحبل واه، يهوي بهم إلى نار جهنم، لأنه، رضي الله تبارك وتعالى عنه، ما أنكر متواتراً، ولكنهم يطيرون وراء كل ريح يحسبونها هادمة، ولكن ما هم ببالغيه، ودون ذلك دق أعناقهم»[٤١].

وهو قول غير صحيح بشهـادة تفسير صاحبه، لما ذكر فيه من قراءات متواترة منقـودة بـلغت كمـا أشـرت آنفـاً خمسة وعشرين حرفاً، ومهما يكن فهو اندفاع من الشيـخ الفـاضل وتعاطف مع الزمخشري لمواجهة ما رمي به في هذا المجال من تهم هو منها براء.

وهناك من المعاصرين من حاول الدفاع عن نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر في الآيـة الكـريمـة ﴿وَكَـذَلِـكَ زُيِّـنَ لِكَثِيـرٍ مِـنَ الْمُشْـرِكِيـنَ قَتْـلُ أَوْلاَدَهُـمْ شُرَكَـائِهِمْ﴾ [الأنعام/ ١٣٧]. غيـر أن دفـاعهم هذا جرَّأهم على الخبط في علم القراءات في غير ما تحرُّج ولا مبالاة.

فأحدهم يكتب مدافعاً عن نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر السابقة فيقول: «ولعل ما يدعو إلى الاستغراب اعتماد مؤيدي هذه القراءة على العصبية القبلية أو القومية فيتخذون برهانهم على صحتها من كون عبدالله بن عامر عربياً صريحاً، ويطعنون في إنكار الزمخشري لها بأنه عجمي ضعيف». وإذا كنا نوافق الباحث الفاضل على أنه ليس من المنهج السليم في القضايا العلمية تفضيل عربي على عجمي، فإننا لا نستسيغ تعليله الغريب لموقف الزمخشري من هذه القراءة، إذ يضيف قائلاً: «ثم إن الزمخشري من العلماء المشهود لهم بطول الباع في علوم الدين واللغة والنحو، وحسبه فخراً كتابه «الكشاف». ولقد كان الزمخشري معتزلياً يحكِّم العقل والمنطق في ما يتعرض له من مسائل وقضايا، وموقفه من قراءة عبدالله ابن عامر أكبر دليل على ذلك، بالإضافة إلى أن هذا الموقف يدل على ما كان يتمتع به من ذوق رفيع في شؤون اللغة، لأن الفصل بين المتضايفين أمر ممجوج مكروه دونه نصب الفاعل ورفع المفعول»[٤٢].

ويكتب آخر رأيه في نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر الآنفة فيقول: «وفي رأيي أن نقد الزمخشري لهذه القراءة يعد في محله، وموضعه من الصواب، لأنها تؤدي بلا شك إلى الضرورة القبيحة في نظم القرآن وأسلوبه المعجز، ولا حاجة لنا (هكذا!!) إلى مثل هذه القراءة التي تضعف بلاغة كلام الله وفصاحته»[٤٣].

لست في حاجة إلى مناقشة ما كتبه الباحثان من دفاع زائف عن طعن الزمخشري في قراءة ابن عامر، وإنما ذكرته ههنا أنموذجاً يبين ما أثاره أيضاً نقد الزمخشري للقراءات من خبط عند بعض المعاصرين في علم هم قليلو البضاعة فيه.

ثلاث ظواهر

ذلك بعض ما أثاره نقد الزمخشري للقراءات من أخذ ورد ونقاش ودفاع لدى المفسرين والباحثين، وهو جدل جعل من نقده نقطة بارزة في تاريخ نقد القراءات، ومهما قيل في هذا الرد من جرأة الزمخشري على القرَّاء وسوء ظنه بهم، فإن أسلوب الرد والنقد الذي وجه إليه كان يتسم في معظمه بثلاث ظواهر أبعدته عن الموضوعية العلمية والنقد المثمر البنَّاء.

وأولى هذه الظواهر التحامل على الزمخشري باتهامه بالجهل وتقريبه من الكفر، وتحميله وحده وزر نقد القراءات، وذلك يعبِّر عن المدى الذي وصل إليه الفكر الإسلامي من انحطاط في نقد آراء الرجال وتقويمها.

وثانيها سوء فهم عبارات الزمخشري؛ ترتب عنه تسرع كبير في إصدار أحكام جاهزة عليه برميه بالجهل بعلم القراءات والتسوية بينه وبين المستشرقين في التشكيك في تواتر القراءات، وغير ذلك.

وثالثها خبط بعض الأبحاث المعاصرة في موضوع نقد القراءات، لأن أصحابها لم يأتوا الموضوع من بابه، وكثيرون هم ـ اليوم ـ الذين يخوضون في علم القراءات، وليس لهم منه سوى قشور وعناوين مسائل.

وهكذا انطبع أسلوب نقد نقد الزمخشري للقراءات بكثير من التعصب والتشنيع والمصادرة.. ويبدو أن الخلاف المذهبي بين الزمخشري المعتزلي وخصومه الأشاعرة قد ألقى بظلاله على هذا النقد فلم يدع للعلم والتاريخ مكاناً ذا بال للتحقيق والإنصاف. والله أعلم.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الهوامش:

(١) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء، ١٩/ ١٢٦. إنباه الرواة، ٣/ ٢٦٥ البداية والنهاية، ١٢/ ٢١٩. طبقات المفسرين للداودي، ٢/ ٣١٤. وفيات الأعيان، ٢/ ١١٠. شذرات الذهب، ٤/ ١١٨. الزمخشري للدكتور أحمد الحوفي.

(٢) ينظر: الكتاب، ٢/ ١٧٠، ٤/ ٣٣٨. المقتضب، ٢/ ١٧١، معاني القرآن للزجاج، ٢/ ٦، ٤/ ٦٠. معاني الفراء، ٢/ ٧٢، ٣/ ٢٦٦. تفسير الطبري، ٨/ ٤٣ و٤٤. وقد جمع النحاس (ت: ٣٣٨) في «إعراب القرآن» مجموعة كبيرة من آراء النحويين النقدية للقراءات. ينظر مثلاً: ١/ ٢١٢ ـ ٢٣٧ ـ ٢٦١ ـ ٢٦٥ ـ ٢٩١ ـ ٣٢٥ ـ ٣٣٨ ـ ٣٦٣ ـ ٣٩١ ـ ٤٣٢ ـ ٤٦٦ ـ ٥٠١. ج٢/ ٥ ـ ٢٦ ـ ٤٦ ـ ٦٦ ـ ٧٢ ـ ٨٢ ـ ٩٧ ـ ١١١ ـ ١٣٤ ـ ١٤٣ ـ ١٥٣ ـ ١٦١ ـ ١٩٤ ـ ٢٢٣ ـ ٢٥٣ ـ ٢٨٤ ـ ٢٩١ ـ ٣٠٠ ـ ٣٠٣ ـ ٣٠٥ ـ ٣٦٨ ـ ٤٠٢ ـ ٤٥٣ ـ ٤٥٩ ـ ٤٧٤. ٣/ ٣١ ـ ٣٨ ـ ٨٤ ـ ٩٠ ـ ٩٥ ـ ١٣٤ ـ ١٤٢ ـ ١٤٦ ـ ٢٠٦ ـ ٢٩٧ ـ ٣٠٤ ـ ٣٧٧ ـ ٣٨٩ ـ ٤٠٩. ٤/ ١٤٣ ـ ١٦٥ ـ ١٧٠ ـ ٤١٣ ـ ٤١٧. ٥/ ٢١ ـ ٤١ ـ ١٦٨ ـ ٢١٥ ـ ٢٩٦. طبعة عالم الكتب، بيروت، ط ٢/ ١٩٨٥م بتحقيق د. زهير غازي زاهد.

(٣) بلغ مجموع القراءات المنقودة في الكشاف خمساً وسبعين قراءة، فيما أحصيت. المتواتر منها:

خمسة وعشرون حرفاً، ينظر ١/ ٤٨ ـ ١٨٨ ـ ٢١٨ ـ ٢٩١ ـ ٣٣٠ ـ ٤٤٢. ٢/ ٧٠ ـ ٢٣١ ـ ٢٥١ ـ ٣٠٠ ـ ٤٤٤ ـ ٤٥٢ ـ ٥٥١ ـ ٥٦٦ ـ ٧٤٨. ٣/ ١٣٢ ـ ٣٣٢ ـ ٥٧٠ ـ ٦١٩. ٤/ ٦٤ ـ ٣٢٥ ـ ٣٦٤ ـ ٦٦٧ ـ ٧٥٧ ـ ٧٨٣. والشاذ ثلاثون ينظر: ١/ ١٢٧ ـ ١٢٧ ـ ١٧٣ ـ ١٨٦ ـ ٣٢٩ ـ ٣٣٥. ٢/ ٣٥٧ ـ ٣٩٠ ـ ٤١٤ ـ ٤٦٥ ـ ٤٧٦ ـ ٥٥٢ ـ ٧١٠. ٣/ ٥٧ ـ ١٤٢ ـ ٢٠١ ـ ٢٤٢ ـ ٣٣٩ ـ ٥٥٤. ٤/ ٤٥ ـ ٨٣ ـ ١٠٧ ـ ١٦٤ ـ ٣٠٧ ـ ٣٢٣ ـ ٣٥٤ ـ ٦٧٣ ـ ٧٦٨ ـ ٧٩٢.

(٤) وهي قراءة أبي عمرو من رواية السوسي، واختلف عنه من رواية الدوري ينظر: النشر في القراءات العشر، ٢/ ١٢ و١٣.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، ١/ ٢٧٢.

(٦) الكشاف، ١/ ٣٣٠.

(٧) الأنعام، آية: ١٣٧. وينظر: التيسير في القراءات السبع: الداني، ص ١٠٧.

(٨) أنوار التنزيل، ٢/ ٢٠٩.

(٩) إعراب القرآن: النحاس، ٢/ ٩٨.

(١٠) وصدره: فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ، وهو لبعض المدنيين المولدين في خزانة الأدب، ٢/ ٢٥١. وبلا نسبة في: الكتاب، ١/ ١٧٦. ضرورة الشعر للسيرافي، ص ١٨٠. الخصائص، ٢/ ٤٠٦ وغيرها.

(١١) الكشاف، ٢/ ٧٠.

(١٢) ينظر: أنوار التنزيل، ١/ ٦٩ ـ ١٨٨ ـ ١٨٩ ـ ٢٧١. ٢/ ٦٤، ٣/ ٥٥ ـ ٦٦. ٥/ ١٧. وينظر أيضاً: مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ـ مثلاً ـ ١/ ١٤٣ ـ ٢٠٥، ٣/ ٣١٩. دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢م.

(١٣) التيسير، ص ٩٣.

(١٤) البحر المحيط، ٣/ ١٦٧.

(١٥) المصدر نفسه، ٤/ ٣٣٢.

(١٦) خزانة الأدب: عبد القاهر البغدادي، ٤/ ٤٢٣.

(١٧) ينظر: النشر في القراءات العشر، ١/ ٣٧٨.

(١٨) الكشاف، ٢/ ٢٥١.

(١٩) البحر المحيط، ٥/ ١٧.

(٢٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ٦/ ٢٤.

(٢١) وهي قراءة عكرمة ومجاهد وشبيل بن عزرة البحر المحيط، ٥/ ٣١٣.

(٢٢) الكشاف، ٢/ ٤٧٦.

(٢٣) البحر المحيط، ٥/ ٣١٤.

(٢٤) الدر المصون، ٦/ ٥٠٨.

(٢٥) ينظر: الانتصاف لابن المنير على هامش الكشاف، ٢/ ٦٩.

(٢٦) عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، ٤/ ١٢٨.

(٢٧) ينظر معاني القرآن، ١/ ٣٥٧.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(٢٨) المقتضب، ٢/ ١٧١.
(٢٩) ينظر: تفسير الطبري، ٨/ ٤٣ و٤٤.
(٣٠) خزانة الأدب، ٤/ ٤٢٢.
(٣١) القول بأن الطعن في القراءات يقارب صاحبه أن يقع في الكفر قول يمتد بأصوله إلى أبي حيان (ينظر: البحر المحيط ـ مثلاً ـ ٣/ ١٦٧، ٧/ ٣١). وهو قول فيه كثير من الغلو والتشدد؛ لأن الذين طعنوا في القراءات من النحويين والمفسرين لم يكونوا قطعاً يشكون أو يشككون في تواتر القراءات ونقلها، وإنما أنكروا بعضها لأنها خالفت قواعد النحو القياسية المبنية عندهم على الشائع الكثير من كلام العرب، كما انتهى إليهم. فهم من هذه الناحية معذورون، والله أعلم.
(٣٢) قرأ عاصم والكسائي «مالك» بالألف، وقرأ غيرهما من السبعة بغير ألف، التيسير، ص ١٨.
(٣٣) الكشاف، ١/ ١١.
(٣٤) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، ١/ ٢٧.
(٣٥) تفسير الطبري، ١/ ٦٦.
(٣٦) الحجة في علل القراءات السبع، ١/ ٩.
(٣٧) في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي، ١/ ٨ و٩.
(٣٨) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية د. عبد العال سالم مكرم، ص ٩ ـ ١١ معجم القراءات القرآنية: د. عبد العال سالم مكرم ود. أحمد مختار عمر، ١/ ١٠٣.
(٣٩) الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، ص ١٥١. وينظر أيضاً الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، ٢/ ٤٣٦ (م: ٦٠).
(٤٠) ينظر: الكشاف، ١/ ٣٢٠ ـ ٤٤٤ ـ ٥٩٠. ٢/ ٢٧٧ ـ ٤٦٦ ـ ٥٣٠ ـ ٥٤٨. ٣/ ٢٢٧ ـ ٢٦٥ ـ ٣٦٦. ٤/ ٢٢٢.
(٤١) المعجزة الكبرى: الشيخ محمد أبو زهرة، ص ٥٣.
(٤٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو: د. جميل علوش، ص ٣٠٢.
(٤٣) الزمخشري لغوياً ومفسراً: مرتضى آية الله زاده الشيرازي، ص ٢٠٠.

المصادر والمراجع

(١) إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس. تحقيق د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
(٢) ابن الأنباري وجهوده. د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب. ليبيا ١٩٨١م.
(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، مؤسسة شعبان، بيروت. د.ت.
(٤) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
(٥) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
(٦) التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، تحقيق أوتوبرتزل دار الكتاب العربي، ط٣، ١٩٨٥م.
(٧) الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه. تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٣، ١٩٧٩م.
(٨) الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٣م.
(٩) حاشية الكازروني على أنوار التنزيل وأسرار التأويل، الطبعة السابقة الذكر.
(١٠) خزانة الأدب: عبد القاهر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
(١١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٩٨٦م.
(١٢) الزمخشري لغوياً ومفسراً: مرتضى آية الله زاده الشيرازي دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٧م.
(١٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب، تحقيق، د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
(١٤) الكشاف عن حقائق التأويل وغوامض التنزيل: جار الله الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
(١٥) عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: شهاب الدين الخفاجي، دون ناشر.
(١٦) المعجزة الكبرى: القرآن الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧م.
(١٧) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، دار الفكر، بيروت. د.ت.

* * *